

معالم

السياسة الأمريكية برئاسة بوش

في فلسطين والخليج

وآثارها المدمّرة على الأمة الإسلامية

١٥ من صفر ١٤٢٢هـ - ٨ من أيار/مايو ٢٠٠١م

حزب التحرير

معالم

السياسة الأمريكية برئاسة بوش

في فلسطين والخليج

وآثارها المدمّرة على الأمة الإسلامية

١٥ من صفر ١٤٢٢ هـ - ٨ من أيار/مايو ٢٠٠١ م

حزب التحرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لم تعلن حكومة بوش الجديدة عن خطة واضحة مفصلة لسياستها المتعلقة بالشرق الأوسط، ولا حتى لبقية أنحاء العالم لتاريخ كتابة هذه السطور. وذلك لأنها تقوم بالمراجعة والدراسة والتخطيط الشامل لهذه السياسات. قال كولن باول - وزير الخارجية - تعليقا على هذا الموضوع: "أقوم بخلع كل شيء من جذوره فإذا رأيناه صالحا نعيد زراعته". وقال في ١٩/٣: "إن عمر حكومة بوش هو شهران فقط، لذلك فإن مراجعة إلى أين نتجه في تعاملنا مع هذه القضايا - الشرق الأوسط - هو أمر سابق لأوانه نوعا ما؛ ومع ذلك فإن بعض الجوانب الرئيسية لسياستنا الخارجية ما زالت تتطور...". وقال بوش في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع طوني بلير في كامب ديفيد في ٢٣/٢: "نقوم بمراجعة جميع السياسة في كل مناطق العالم، وإحدى المواقع التي نقضي بها مقدارا كبيرا من الوقت هي حول الخليج الفارسي والشرق الأوسط؛ سوف يذهب وزير الخارجية هناك ليستمع إلى حلفائنا حول إخراج أحسن سياسة...". وقال:

"باول ذاهب - للشرق الأوسط - في حقيقة الأمر للاستماع، سوف يلتمس الرأي من أصدقائنا ومن الناس في الشرق الوسط، وقبل صياغة أية سياسة سنكون قد استمعنا، ثم بالطبع، سنتشاور مع الأصدقاء والحلفاء أمثال رئيس الوزراء - طوني بليز - الموجود هنا أثناء قيامنا بدراسة شاملة للسياسة التي نأمل ونعلم أنها سوف تكون أكثر واقعية". وقال كولن باول - وزير الخارجية - وهو في رحلته إلى القاهرة في ٢٣/٢: "علينا ترتيب العمل حول ثلاثة أشياء: استقرار الوضع، تخفيض مستوى العنف، إعادة النشاط الاقتصادي؛ فعندما نحرك هذه الثلاثة أشياء مرة أخرى، وسوف تأخذ بعض الوقت...، عندها نبدأ في النظر أين نحن، عندها ستكون هناك حكومة (إسرائيلية) جديدة في مكانها، وعندها نبدأ الرؤية من أين تبدأ المباحثات مرة ثانية، وعلى أي أساس، وعلى أي مستوى ستكون جاهزة للتباحث، وعلى أي مستوى من التباحث؛ إنه ليس من الواضح من أين سوف نبدأ ذلك. بعضهم يرى البداية من عند طابا وبعضهم يرى البداية من مكان آخر. سوف نرى كيف نبدأ تلك المفاوضات". وقال إدوارد ووكر - مساعد وزير الخارجية

لشئون الشرق الأدنى - في كلمته بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ٣/٢١: "... إنها مهمة مثبتة للعزيمة أن آتي إلى هنا بعد ستين يوماً من تسلم حكومة (بوش) مقاليد الحكم حيث نعكف بصورة مكثفة على مراجعة وإعادة صياغة السياسة تجاه الشرق الأوسط ومن ثم محاولة وضعها في نصابها ومنظوريتها، وبالأخص في الوقت الذي لم تستكمل فيه عملية (المراجعة) هذه بعد... إننا نعقد اجتماعات كل يومين بشأن السياسة إزاء الشرق الأوسط لبحث المشاكل الفلسطينية - (الإسرائيلية) ومسألة العراق. وهذه الاجتماعات ما هي إلا البداية، ذلك أننا نتوقع أن يجري مزيد من المناقشات في هذه الأثناء بشأن مسائل مثل إيران وبعض المجالات الأخرى التي تعيننا. إذن، هذا هو مجهود في أوجه كثيرة يتوخى تقييم السياسة من أساسها، من الصفر، وإلقاء نظرة معمّنة على وضعية كل من هذه الحالات ومن ثم تقرير ما هو الذي نسعى لعمله حقاً، وكيف يمكننا تحقيق النتائج بالصورة الأمثل". وقالت كوندوليزا رايس - مستشارة بوش لشئون الأمن القومي - في ٢/٢٢: "أعتقد أننا عاكفون على مراجعة كل شيء في هذه اللحظة". وهكذا فإن

الفترة الحالية التي تمر بها حكومة بوش هي فترة وضع السياسات لجميع مناطق العالم بما فيه قلب العالم الإسلامي أو ما يسمونه بالشرق الأوسط.

ويرجع ذلك التأخير في وضع السياسات إلى طبيعة العمل وتعقيده واتساعه، إذ يشمل جميع أنحاء العالم. ويرجع إلى حداثة الحكومة وتأجيل استلامها لمهامها من الحكومة السابقة حسبما تقتضيه القواعد الدستورية وذلك بسبب التلاعب الذي حصل في فرز أصوات الناخبين بولاية فلوريدا - وهو ما أكده الديمقراطيون في حينه - وما ترتب على هذا التأجيل من تأخير في اختيار تعيين المسؤولين ومباشرتهم لأعمالهم. قال كولن باول بمؤتمره الصحفي في ٩/٢/٢٠٠١: "أنا الشخص الوحيد المعتمد - من الكونجرس - في الإدارة" إشارة لكثرة الأعمال وقلة الموظفين. ويرجع إلى حد كبير لانصراف الرئيس وانشغاله في أمور السياسة الداخلية؛ خاصة وأنه يعمل من الآن للفوز بالرئاسة التالية، واهتمامه بقضايا نصف الكرة الغربي وإعطائها الأولوية على بقية القضايا الدولية. كما ويرجع لانشغال الإدارة

في مواجهة الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي في الوقت الحاضر، والذي ينعكس بالطبع على الاقتصاد العالمي. وإلى العمل لإقرار الميزانية لعام ٢٠٠٢ من قبل مجلسي الكونجرس والتي أخذت وقتاً طويلاً في المناقشات لإقرارها من المجلسين، النواب والشيوخ، نظراً لما احتوت عليه من تخفيضات كبيرة في الضرائب، سيراً مع توجهات الحزب الجمهوري المعتادة في خدمته لمصالح أصحاب رأس المال؛ خاصة وأن هذه التخفيضات كانت غير مسبقة في التاريخ الأمريكي؛ كما ويرجع التأخير إلى الاهتمام بمعالجة أزمة الطاقة التي تعاني منها أمريكا في الوقت الحاضر، قال بوش في ٣/٢٩: "نحن بحاجة لمواجهة تحدي أزمة الطاقة التي هي حقيقية في كاليفورنيا وتلوح في أجزاء أخرى من البلاد إذا لم نتحرك بسرعة".

هذا الانشغال للإدارة الأمريكية الجديدة في الأمور الداخلية والتأخير الحاصل في وضع سياساتها جعلها تتخبط في سيرها إلى الآن، فهي تسير على غير هدى أو على خطأ الإدارة السابقة بخلاف ما تتظاهر به أو تعلنه على الملأ. وهذا التخبط واضح

من تناقض تصريحات المسؤولين حول القضية الواحدة، مما دفع الأوساط الصحفية لإبراز هذه التناقضات وتقديم نقدا لاذعاً عليها.

ونتيجة لهذا التخبط والتأخير بدا لكثير من المراقبين ولحكام المنطقة وكأن أمريكا قد سحبت يدها من القضية الفلسطينية أو كادت، وهذا بالطبع خلاف الواقع ولا يخطر ببال من عنده أدنى معرفة بأهداف السياسة الأمريكية. قال بوش في مؤتمره الصحفي مع مبارك في البيت الأبيض في ٢/٤/٢٠٠١: "نحن منهمكون للغاية في الشرق الأوسط وسنظل كذلك، وفي الواقع فإن وزير الخارجية أجرى مكالمة مع شارون هذا الصباح، وأجريت مكالمات مع قادة في الشرق الأوسط؛ سوف أستمع نشطا في الاهتمامك لتعزيز قرار سلمي للمسألة، فوق هذا كله فإن معظم محادثاتنا اليوم كان حول الحديث عن كيفية إحلال السلام للشرق الأوسط... لكن سنظل منهمكين للغاية، وكلنا أمل أنه سوف يكون هناك نتائج إيجابية". وقال في مؤتمره الصحفي في ٢٩/٣: "نحن منهمكون تماما في الشرق الأوسط؛ نحن على التلفون طوال الوقت مع القادة". قال باول في ٢٣/٢:

"سوف تكون هناك مفاوضات، ولا خيار إلا بالتحرك إلى الأمام في نهاية الأمر... أمريكا سوف تلعب دورها، سوف نلعب دورنا بقوة، الرئيس بوش سوف ينهكم، أنا سوف أنهكم، لكن بعض الأشياء يجب أن تحصل أولاً". وقال ووكر في جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب في ٢٩/٣: "يدرك أعضاء اللجنة الفرعية إدراكاً عميقاً أهمية الشرق الأوسط وسبب انصراف هذه الحكومة المقدم إلى متابعة مصالحنا هناك وتعزيزها؛ إن إلقاء نظرة فاحصة على الشهرين الأولين (للحكومة الحاضرة في السلطة) يؤكد هذه الحقيقة بوضوح؛ ففي أولى جولاته خارج البلاد توجه وزير (الخارجية) إلى الشرق الأوسط حيث التقى قادة مصر و... و... وخلال الأسبوعين القادمين سوف يقوم كل من... مبارك و... عبد الله بزيارة البيت الأبيض، ويتطلع الوزير إلى التشاور معهما والسعي إلى الحصول على وجهات نظرهما حول الوضع في المنطقة فيما نقوم بمراجعة سياساتنا هناك... إننا نتعاطى وسوف نظل متعاطين في شئون الشرق الأوسط؛ وإن التكهنات الصحفية بأننا نسحب أيدينا من المنطقة هي تكهنات خاطئة تماماً؛ إن مصالح

واهتمامات الشعب الأمريكي لا تتطلب أقل من ذلك. علينا أن نسير قدماً وأن نقرن ذلك بإجراء مشاورات وثيقة مع أصدقائنا وحلفائنا في المنطقة فيما نقوم بتطوير سياسات جديدة تأخذ بالاعتبار الموقف شديد الاضطراب الذي نراه قائماً هناك". وغيرها من التصريحات الكثيرة التي تؤكد استمرارية السياسة الأمريكية في اهتمامها وانشغالها بأمور الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من عدم استكمال وضع السياسة الأمريكية لإدارة الرئيس الجديد بوش، فقد ظهرت معالم هذه السياسة المدمرة للأمة الإسلامية على لسان المسؤولين في مناسبات عدة؛ في المؤتمرات الصحفية والتصريحات والاجتماعات وفي لجان الاستماع للكونجرس وغيرها. وهي وإن اختلفت في أسلوبها عن سابقتها؛ إلا أنها لا تقل خطورة عنها في تحديها الصارخ وعدائها السافر للأمة الإسلامية إمعاناً في إيذاء المسلمين ومحاولة إذلالهم. كما وانحيازها الفاضح لألد أعدائهم اليهود.

فمن هذه السياسة المدمرة للمسلمين ومصالحهم توفير الحماية والدعم السياسي والمالي والعسكري القوي وبدون حدود للكيان اليهودي القائم في فلسطين وتزويده بالسلاح الحديث

المتطور الفتاك والمحافظة على هذا الكيان متفوقا بنوعية أسلحته على جميع الشعوب الإسلامية، ويعتبر ذلك من مرتكزات هذه السياسة العدائية للمسلمين والخاصة بالشرق الأوسط. قال بوش في استقباله لشارون رئيس وزراء اليهود في البيت الأبيض في ٢٠/٣/٢٠٠١: "إنه لشرف لي أن أرحب برئيس وزراء دولة صديقة وحليفة قريبة إلينا، هنا في المكتب البيضاوي...". وقال بمناسبة تهنئته لفوزه في الانتخابات يوم ٦/٢: "عملت الولايات المتحدة مع كل قائد لـ(إسرائيل) منذ إنشائها في عام ١٩٤٨ وعلاقاتنا الثنائية صلبة كالصخر كما هو حال التزام الولايات المتحدة لأمن (إسرائيل). ولدي ثقة كبيرة برئيس الوزراء شارون". وقال وزير خارجيته كولن باول أمام لجنة الميزانية في مجلس النواب في ١٥/٣: "(إسرائيل) هي صديق وشريك قوي؛ ويمثل أمن (إسرائيل) دائما أولوية كبرى لدى الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية؛ وسيبقى الأمر كذلك بالنسبة إلى الحكومة الحاضرة". وقال في خطابه أمام لجنة العلاقات الأمريكية (الإسرائيلية) للشؤون العامة (ايباك) في واشنطن في ١٩/٣/٢٠٠١: "والآن وفي خلدي هذه الأفكار أود أن أعود

إلى الوراة فترة عشرة أعوام، إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ حينما أتاحت لي آخر فرصة لمخاطبة هذه المنظمة المرموقة وقتئذ قلت ما يلي: لقد وقفنا مع (إسرائيل) يوم تأسيسها. وقد وقفنا مع (إسرائيل) طوال تاريخها. وقد بينا مرة تلو المرة أن جذورنا متشابكة كما هي مع كل الأمم التي تتشاطر اعتقادنا في الانفتاح والديمقراطية. إذن يجب ألا يكون هنا أي شك بشأن التزامنا تجاه (إسرائيل)، وفي أن أمريكا ستقف إلى جانب (إسرائيل) هذا اليوم، وإلى جانب (إسرائيل) في المستقبل، "واليوم أنا فخور بأن أقول أن هذه الكلمات ما زالت حقيقة". وقال: "إن هناك صداقة خاصة تربط بين أمريكا و(إسرائيل)، كما قال جورج بوش أمام مؤتمرهم قبل عام عندما كان حاكماً لولاية تكساس. وأقف هنا اليوم لكي أؤكد هذه الصداقة مرة أخرى، فهي تشمل جميع جوانب الحياة. فهذه العلاقة متينة من مجالات الشؤون السياسية والاقتصادية إلى مجالات الأمن والثقافة؛ وستبقى هذه العلاقة بين نظامين ديمقراطيين متينة كالصخر؛ إنها تمثل رابطاً غير مشروط عميق الجذور وواسعاً، رابطاً قائماً على التاريخ، على المصالح، على القيم وعلى

المبادئ؛ إننا مصممون على صيانة هذه العلاقة الخاصة مع (إسرائيل) والشعب (الإسرائيلي)؛ ونذكر أن (إسرائيل) تعيش في منطقة شديدة الخطورة؛ لذلك سنعمل وستطلع إلى وسائل لتعزيز تعاوننا الاستراتيجي الثمين مع (إسرائيل) لكي نصون تفوقها العسكري". هذا نزر يسير مما صرح به المسؤولون في إدارة بوش الجديدة ولما يمض عليها في السلطة شهران. وقد سبقهم إلى ذلك الرئيس السابق كلينتون وغيره من الرؤساء والمسؤولين يمثل هذه التصريحات المعادية المستفزة لمشاعر المسلمين. قال كلينتون في لوس أنجلوس في ١٤/٨/٢٠٠٠: "... علينا أن نواصل الوقوف مع (إسرائيل)، كما فعلنا طوال ولايتي كرئيس وخلال الاثنتين وخمسين سنة الماضية؛ وإننا سنساعد (إسرائيل) على صيانة أمنها...". وقال في خطابه في ٧/١/٢٠٠١: "لقد قلت ما قلته - في خطاب أثني به على اليهود - انطلاقاً من التزام عميق وحب طيلة العمر لدولة (إسرائيل)..."; "... أظن أن أمريكا ستكون هناك دائماً - في الشرق الأوسط - حفاظاً على أمن (إسرائيل)..."; "وإلى مواطني (إسرائيل) الذين عادوا إلى وطنهم القديم بعد ٢٠٠٠ عام والذين كادت آمالهم

وأحلامهم أن تندثر في لهيب المحرقة... شعب (إسرائيل) حلم يوماً بوطن له، وتحقق ذلك الحلم...؛ " ... لن يكون هناك سلام دائم أو استقرار في المنطقة دون أن تتمتع (إسرائيل) بالقوة والأمن، الأمن الكافي لتحقيق السلام والقوة الكافية لردع الخصوم الذين سيقون (ناشطين) هناك حتى لو تحقق السلام بحسن نية تامة. والواضح أن هذا هو السبب الذي يدعو الولايات المتحدة إلى ضرورة مواصلة التزامها الإبقاء على تفوق (إسرائيل) النوعي من حيث تفوقها العسكري". وهذا غييض من فيض مما صرح به المسئولون لعقود عدة خلت؛ ونظن أنها تكفي لكي تجعل المسلمين يتدبرون أمرهم مع حكامهم العملاء الذين خانوهم وخلفوا لهم هذه التركة الثقيلة التي سوف تكلف ملايين الشهداء؛ وما زالوا ممعنين في عمالتهم لهذا العدو الطامع اللثيم ضاربين بمصالح أمتهم عرض الحائط!!! فيجب على جميع أبناء الأمة الإسلامية أن يتخذوا حالة العداء أساساً راسخاً للتعامل مع هذا العدو وأن ينظروا له من هذا المنظور؛ لأن خلاف ذلك تفريط بمصيرها وخيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين. وعلى الجيوش الرابضة في الثكنات أن تتحرك لحماية الأمة وأن تنتزع

زمامها من يد هذا العدو وعملائه ولا يجوز لها أن تظل حامية
لقصور الظالمين التي أصبحت أوكارا للتآمر عليها مقابل
دريهمات لسد الرمق أو لجاه ونياشين ليس من الله في شيء.
وتكشف حكومة بوش الأدوار الخطرة على مصالح الأمة
الإسلامية والتي يمارسها عميلهم مبارك (السمسار الأكبر)
وعميل بريطانيا عبد الله - سليل الخيانة - الذي تسخره لقاء
حفنة من الدولارات. قال كولن باول في مؤتمره الصحفي مع
عمرو موسى في القاهرة في ٢٤/٢: "طلب مني الرئيس بوش أن
أجعل مصر المحطة الأولى في رحلتي للشرق الأوسط، سعياً
للحصول على النصيحة والمشورة من الرئيس مبارك حول المسائل
العديدة الحرجة..." وقال مبارك في المؤتمر الصحفي مع بوش في
البيت الأبيض في ٤/٢: "أنا شديد التوق للعمل معه (بوش) في
جميع المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط وخاصة مشكلة الشرق
الأوسط - قضية فلسطين -... سوف نعمل جهدنا، وسوف
نتعاون مع اللاعبين الرئيسيين، مع الولايات المتحدة..." ومما
أثار الاستغراب في تبعية مبارك أنه ردد في المؤتمر الصحفي نفس
كلمات بوش باللغة الإنجليزية عندما قال: "سوف لا نفرض أي

حل على الأطراف، سوف نسهل الوضع بحيث يتمكنون من الجلوس مع بعضهم ليتباحثوا...". وقال ووكر أمام لجنة مجلس النواب في ٢٩/٣: "ونحن نثمن علاقاتنا الوثيقة مع مصر وتعاوننا في المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ ويواصل الرئيس (بوش) تأييده الكامل للمساعدات التي نقدمها إلى مصر لمساعدتها على إدخال إصلاحات على نظامها الاقتصادي وبناء قوتها العسكرية لتكون حليفاً فعالاً للولايات المتحدة؛ ودور مصر القيادي في الشرق الأوسط تجلّى بصورة وافرة حينما أصبحت (مصر) أول دولة عربية توقع معاهدة سلام مع (إسرائيل) قبل أكثر من عشرين عاماً، وتبين مرة ثانية في ١٩٩١ حينما شكلنا تحالفاً دولياً لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي! واليوم بات الرئيس مبارك لاعباً محورياً بين أولئك الذين يدعون للسلام في المنطقة، ويدين علناً! الدعوات للعنف ضد (إسرائيل) - دعوات مقاتلة اليهود - واستخدام النفط سلاحاً؛ وقد تكلم معترضاً على المقاطعات الاقتصادية للبضائع الأمريكية ومؤخراً أيد مساعينا للمحافظة على التوازن في مجلس الأمن...". وقال "الأردن ومصر لاعبان رئيسيان في البحث عن

السلام كما أنهما شريكان حيويان للولايات المتحدة، والأردن حليف أساسي معتدل ومؤيد للسلام!..." وفي ١١/٤ عقد مسئول كبير (لم يذكر اسمه) في البيت الأبيض - بمناسبة زيارة عبد الله - مؤتمراً صحفياً قال فيه: "الأردن شريك مهم جداً للولايات المتحدة وللمنطقة، وله دور حاسم في جهود بناء السلام! في الشرق الأوسط... ويقدر (الرئيس بوش) تمام التقدير الدعم القوي جداً الذي قدمه الأردن على مدى سنوات في السعي إلى السلام!"; وقال: "... وعبر الرئيس عن استعداد قوي للدعم والمساعدة، وعن شكره للمساعدة التي قدمها الأردن في مجال إجراءات مكافحة الإرهاب".

وفي هذه الفترة التي تمر بها السياسة الأمريكية من مرحلة المراجعة والدراسة والتخطيط الشامل ظهر أنها تقوم بدراسة المنطقة (الشرق الأوسط) من خلال نظرة إقليمية شاملة؛ يقول كولن باول أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في ١٧/١: "نتعهد بتركيز جهودنا على المنطقة ككل وليس فقط على عملية السلام بحد ذاتها. نحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف في المنطقة لتحقيق حل شامل؛ السلام لـ(إسرائيل) يعني

سلام مع جميع جيرانها، بما فيه سوريا، حيث نحتاج إلى البناء على الفرصة التي سنحت بالانسحاب (الإسرائيلي) من لبنان". وصرح في مقابلة مع شبكات التلفزة الأمريكية (سي بي إس، سي إن إن) في ٢/١١ قائلا: "سوف نجرب رؤية عملية السلام في الشرق الأوسط، كما تسمى، وقد وضعت في سياق إقليمي أوسع". وقال أثناء رحلته إلى القاهرة في ٢/٢٣: "إن الشيء المهم جدا هو التأكد من أن جميع أعمالنا سواء ما يتعلق منها بالأمم المتحدة أو ما يتعلق بما يحدث في (إسرائيل) وغزة والضفة الغربية وجميع نشاطاتنا الإقليمية وعلاقاتنا الثنائية مع مصر والسعودية وجميع الآخرين؛ أن نربطها مع بعضها في إطار إقليمي". وقال ووكر أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب: "سوف تتعامل هذه الإدارة مع المنطقة ككل متكامل؛ من الواضح أنه توجد مسائل منفردة والتي يجب أن تعامل بموضوعية كما تبرز، لكن كل شيء نعمله وكل شيء سنقوله حول أية مسألة معينة، عادة ما يكون لها مضامين ونتائج على مصالحنا الأخرى في المنطقة..." وقال في خطبة ألقاها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ٣/٢١: "... ومن الأهمية بمكان فهم التوجه

العام للحكومة، وهو أنه علينا أن ننظر إلى المنطقة ككل؛ ونحن لا يمكننا أن نعزل منطقة وأن نتعامل مع أخرى، فلكل مشكلة عواقب على كل مشكلة أخرى؛ ولهذا السبب نحاول في دراستنا لهذه القضايا (المتعلقة بالشرق الأوسط) أن نتبنى نهجاً شاملاً، إذا صح هذا التعبير". وقال المسئول الكبير في البيت الأبيض في مؤتمره الصحفي في ١١/٤: "أظن أننا نعي قابلية الوضع للتفجر في المنطقة في هذا الوقت، وتعقيدات العلاقات بين كافة هذه المسائل؛ لهذا السبب، تحاول الإدارة الأمريكية وضع خطوط عريضة لسياستها في المنطقة على أنها سياسة إقليمية شاملة، مع إدراك لكافة التعقيدات والتداخلات فيما بينها..."

وهكذا يقوم شياطين البيت الأبيض في إدارتهم الجديدة بتحضير الخطط والأساليب الكفيلة باستنفار جميع عملائهم في المنطقة وغيرها، كما وتسخير عملاء غيرهم أيضاً لإدخالها في دوامة من المؤامرات العديدة والمتلاحقة التي تدور كلها حول تحقيق مصالحهم؛ وما يتبع ذلك من الويلات والتكاليف الباهظة التي ستتكبدها الشعوب الإسلامية من سفك دماء وخراب

للممتلكات وهدر للأموال. تماماً كما فعل بوش - الأب -
عندما جيش جيوش العالم في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١
فبسط السيطرة والنفوذ الأمريكي على الخليج وجعل من دوله
الكرتونية محطات لقوات التدخل السريع وميادين تدريب لها
ولمناوراتها الحية المنتظمة فيما وراء البحار ومخازن للأسلحة؛
فتمكنوا بذلك من تحقيق هدف تطلعوا لتحقيقه بجد منذ أوائل
سبعينات القرن الماضي وهو إحكام قبضتهم على منابع النفط
وتيسير نهبه بسهولة ويسر؛ كما ودمر مشاريع التصنيع
العسكري العراقية التي كلفت مليارات الدولارات وأحكم الرقابة
عليها للحيلولة دون عودتها مرة أخرى؛ كما وفتح مشاريع
السلام الخيانية في الشرق الأوسط على مصراعيها بداية من
مؤتمر مدريد المشعوم عام ١٩٩١ وزرع الفرقة والتناؤد بين
الشعوب الإسلامية في المنطقة وأشغلها بنفسها بدلا من أن
تشتغل بمقاومته وباجتثاث الكيان اليهودي الذي زرعه الدول
الغربية الكافرة في قلب بلاد المسلمين. ولا تزال هذه الشعوب
تعاني من هذه المؤامرة الخبيثة إلى يومنا هذا. وقد وصف أنتوني
كوردسمان هذه الأعمال في شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية

لمجلس الشيوخ في ١/٣/٢٠٠١ قائلا: "منذ عقد من الزمان وتحت حكم رئيس آخر اسمه بوش خرجنا من أزمة كبرى في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط بوضع وقد حصلنا فيه على أعظم مكاسب منذ الحرب العالمية الثانية...".

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن إدارة كلينتون سعت لحلها حلا شاملاً ونهائياً، وذلك بحل ما أسماه "مسائل الوضع الدائم"؛ أي القدس والحدود والأمن واللاجئين والمستوطنات وغيرها مما نصت عليه اتفاقينا أوسلو ووأي ريفر الخيانتان عامي ١٩٩٣، ١٩٩٨ على التوالي؛ وقد استمات كلينتون في آخر أيام حكمه لعقد اتفاقية بين اليهود وأعوانهم من خونة فلسطين ولكنه لم يفلح؛ وكان لموقف المعارضة عند اليهود الرفض لما تم التوصل إليه في كامب ديفيد وعلى رأسهم حزب الليكود، كما كان ضيق الوقت وعدم تمكنه (كلينتون) من وقف الانتفاضة التي أوقدها بالاتفاق مع عرفات الأثر الأكبر في تعطيل التوقيع، ومع أنه مارس ضغوطا كبيرة ونفوذاً قويا لوقفها وانتدب جورج تنت مدير وكالة الاستخبارات لإنجاز هذه المهمة بالاشتراك مع مدير المخابرات المصرية ومعهم المندوبون اليهود وأعوانهم من

الفلسطينيين ومع كل ذلك فلم يتمكن من وقفها. قال كلينتون في خطابه الطويل المشهور بنيويورك في ٧/١/٢٠٠١: "والآن، ماذا ننوي عمله؟ من الواضح أن الأولوية الأولى هي أن علينا التقليل وبشكل صارم من دائرة العنف الجارية". وقال دنيس روس - المبعوث الخاص للشرق الأوسط للرئيس كلينتون، وأكثر السياسيين اطلاعاً على دقائق المباحثات - في مقابلة صحفية بتاريخ ١٦/١/٢٠٠١: "في الحقيقة أن العنف! خلق ظروفًا كان من الصعب معها توقيع اتفاقية". وقال: "... من الجانب (الإسرائيلي) يوجد شعور أنهم قد ابتعدوا إلى حد بعيد وأن حكومتهم ابتعدت وأطلقت العنان لنفسها؛ وأنهم لا يوافقون على هذا الابتعاد". وكان باراك - رئيس وزراء اليهود السابق - متجاوباً مع سياسة كلينتون إلى حد كبير وكان جادا في سعيه للوصول إلى اتفاق وتوقيع الصفقة مع خونة فلسطين؛ قال روس في المقابلة نفسها: "وضع باراك نفسه على خط رابين، وكان مستعداً لاتخاذ قرارات تاريخية... ولم يكن ذلك سهلاً له... اعتقد باراك أنها - إشارة لاجتماعات كامب ديفيد - كانت لحظة كان يمكنه فيها إنهاء النزاع، واعتقدنا أنها لحظة كان

يمكننا فيها إنهاء النزاع، وأعتقد أن الرئيس عرفات اعتقد ذلك". ولكن اليهود وجهوا لبارك انتقادات حادة بعد مؤتمر كامب ديفيد المشعوم وصلت إلى حد اتهامه بالخيانة العظمى لتفريطه بمصالح اليهود (المزعومة!)، فلم يتمكن من حشد اليهود وراءه وعجز عن تشكيل حكومة ائتلاف وطني تضم الليكود، فضعف موقفه أمام هجوم الرأي العام مما اضطره إلى إجراء انتخابات عامة على رئاسة الوزراء عله يقوي بها موقفه الذي أخذ يتهاوى بسرعة، فخسرها وهزم هزيمة منكرة أمام شارون بفارق كبير وصل إلى خمسة وعشرين بالمئة، وهي نسبة لم يفز بها رئيس من قبل؛ ومما يستحق الإشارة إليه أنها كانت أقل نسبة اقتراع في تاريخ الكيان اليهودي. وكان باراك يزور أوروبا وعلى الأخص الدول الكبرى منها، فرنسا وبريطانيا، وكانت تؤيده في مساعيه وترى به الشخص المناسب لمثل هذه المهمة؛ قال طوبي بلير في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع باراك في لندن في ١٩٩٩/٧/٢١ أي بعد شهرين من انتخابه: "أود تسجيل إعجابي لما أنجزه كرئيس لوزراء (إسرائيل) وتأييدي لكل ما يعمل... من الواضح أننا في ظرف حرج ومهم للغاية، ولكن

واحدًا بقيادة وبصيرة باراك هو الشخص المناسب تمامًا الذي يستطيع السير قدماً في عملية السلام... وأعتبر دورنا في ذلك هو إعطاء الدعم الكامل لها... وأعتقد أنه ترك انطباعاً عند جميع الناس في العالم... برغبته إنجاز تقدم بأسرع ما يمكن...". ولم يلاحظ أن الدول الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي وضع أو تظاهر بوضع أية عقبات تذكر أمام المساعي الأمريكية في كامب ديفيد وكان موقفه المعلن بأن دوره دور المكمل؛ هذا مع العلم أن هذه الدول كانت تتحرق للمشاركة والبقاء على قرب من الأطراف، لكنها كانت راضية بدور المكمل للدور الأمريكي، ولو على مضض في تلك الفترة.

وحين استلم الرئيس بوش السلطة في أوائل هذا العام أعلن المسئولون في حكومته في وقت مبكر من استلامهم لمهامهم أنهم لا يتقيدون بما توصلت إليه الإدارة السابقة بخصوص الشرق الأوسط وأن طروحات الرئيس كلينتون في هذا الشأن غير ملزمة لهم. قال باول في ٢/١١ في تصريح لشبكات التلفزة عما قدمه الرئيس كلينتون من مقترحات: "إنها وجهة نظره الشخصية. إن وجهة نظر الإدارة أن علينا العمل مع قادة المنطقة، وبدلاً من أن

نخبرهم عما ينبغي عليهم عمله علينا أن نساعدهم إلى التوصل لموقف يستطيعون عنده التباحث فيما بينهم؛ وفي النهاية يجب إقرار موقف الرئيس كلينتون عن طريق شعوب المنطقة: القدس، حق العودة، أين سوف يذهب اللاجئون إلى مكان آخر في العالم، في نهاية المطاف هذه ليست مواقف أمريكية لتفرض على الشعوب، ولكنها مواقف عليهم أن يتوصلوا إليها من خلال عملية مفاوضات". ورد على سؤال - من نفس الشبكات - مؤداه: هل تعتبر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مواقف الحكومة (الإسرائيلية) السابقة مواقف ثابتة لحكومة (إسرائيل)؟ فرد قائلاً: "لا، من الواضح أن الأمر ليس كذلك، لقد سحب رئيس الوزراء باراك تلك التنازلات (المزعومة!) بعيداً عن الطاولة، كانت مواقف تفاوضية اقترحت من قبل الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، وعندما انتهت ولايته سحبها، ذهبت بعيداً معه، كانت أفكاره الشخصية، وقد جعل ذلك واضحاً، ولذلك فإن المواقف الوحيدة الموجودة هي التي يقدمها الطرفان". ومع أن هؤلاء المسؤولين أعلنوا عن موقفهم تجاه طروحات كلينتون إلا أنهم لم يعلنوا عن بديل لها. ومع كثرة تصريحات المسؤولين بما

فيهم الرئيس بوش حول الشرق الأوسط، كما وقيامهم ببحث
أموره مفصلة مع العديد من رؤساء ووزراء الدول الأخرى الذين
وفدوا إلى واشنطن بمناسبة تولي الإدارة الجديدة، فإن هذه
التصريحات والبيانات المشتركة عن المباحثات والمقابلات
الصحفية ظهرت خالية من التعرض لهذه المسائل المهمة التي
كانت موضع الاهتمام الأول لكلينتون وإدارته. فمثلا لم يحتو
البيان المشترك ولا المؤتمر الصحفي المشترك للرئيس بوش مع
طوني بلير - رئيس الوزراء البريطاني - في ٢٣/٢ أي شيء من
هذا القبيل، بل لم يرد ذكر للشرق الأوسط باستثناء العراق؛ مع
أنهم كما قال بلير للصحفيين: "بجنا نطاقاً واسعاً من المسائل،
أعتقد أننا تعرضنا لجميع المسائل التي تتوقعونها وما يزيد عنها".
وبالطبع فإن سبب ذلك كما يستفاد من تصريحات المسؤولين،
أن الإدارة تقوم بإعادة تقييم لما أنجز في زمن كلينتون وتطوير
سياسة جديدة تتمشى مع المستجدات التي حصلت في المنطقة
وعلى رأسها تولي حكومة جديدة لليهود في فلسطين المحتلة.
ولكن ليس فيما أعلنته الحكومة الجديدة من التخلي عن
طروحات كلينتون بالأمر الجديد ولا يدل بحد ذاته على سياسة

جديدة، لأن كلينتون نفسه وإدارته كانا قد أعلننا عن ذلك قبل ما أعلن عنه بوش وإدارته بوقت طويل. إذ صرح (كلينتون) في اليوم الذي انفض به مؤتمر كامب ديفيد في ٢٥/٧/٢٠٠٠ قائلاً: "ووفقاً لقواعد العمل فإنه لا اتفاق على شيء إلا بعد الاتفاق على كل شيء، فإنهما طبعاً غير مقيدين بأي اقتراح نوقش في هذه القمة؛ وفي حين إننا لم نتوصل إلى اتفاق هنا، فإن تقدماً ملموساً حول القضايا الأساسية قد تحقق". وعندما سئل في ١١/١/٢٠٠١ عن اقتراحاته التي طرحها وقدمها للأطراف أجاب قائلاً: "والآن، من الواضح أنه ما لم يكن هناك اتفاقية فإن حكومة الولايات المتحدة غير مقيدة بالمواقف التي اتخذتها، وأي حكومة (إسرائيلية) قادمة سوف تكون غير مقيدة... وأعتقد أنه من المهم جداً أن نحافظ على بعض الاستمرارية في السياسة الخارجية وعلى التزاماتنا نحو أقطار أخرى ما عدا في الظروف الشاذة جداً... لكن الرئيس المنتخب بوش غير مقيد بالمواقف التي اتخذتها فيما يتعلق باتفاقية الشرق الأوسط، شكلاً وموضوعاً، ما لم يكن هناك اتفاقية". وصرح ساندي بيرغر - مستشار الأمن القومي لكلينتون - في

٢٠٠٠/٨/٣ بعد المؤتمر: "... وقد حدد الرئيس بعض قواعد العمل منذ اليوم الأول؛ لن نتحدث للصحافة... ثانياً، لن يتقرر شيء إلى أن يتقرر كل شيء؛ وكان ذلك مفهوماً بكل وضوح من قبل الفرقاء؛ خلال المفاوضات، كان يعرض أحد الأطراف شيئاً في وقت ما، ثم يسحبه في وقت آخر، وعليه لا أعتقد أن أي من (إسرائيل) أو الفلسطينيين مقيدون بأي شكل من الأشكال، قانونياً أو أدبياً، بأي مواقف اتخذوها في كامب ديفيد". وقال دينس روس في مقابلة صحفية في ٢٠٠١/١/١٩: "الإدارة الجديدة غير ملزمة بتاتاً، شكلاً وموضوعاً بهذه الأفكار - التي طرحها كلينتون". وكان باراك قد صرح على أثر المؤتمر في المؤتمر الصحفي الذي عقده "لا يمكن الاتفاق على شيء إلا إذا تم الاتفاق على كل شيء".

وقد ظهر أن حكومة بوش أخذت تتعامل مع أحداث المنطقة من خلال تقييمها المبدئي الذي عبر عنه بول وووكر - أهم اثنين في الخارجية - إذ قال بول في خطابه أمام الايباك في ٢٠٠١/٣: "وقد ورثت هذه الحكومة (الأمريكية) وضعاً في الشرق الأوسط صارت فرص السلام فيه قائمة بصورة دراماتيكية في ظل

ما يبدو بأنها دوامة لا نهاية لها من العنف، وانحياز تام تقريبا في الثقة المتبادلة والأمل اللذين كانا قد ترسخوا في الأعوام الأخيرة؛ فقد حل الرصاص والقنابل مكان الكلام كما حل مكان المساعي الهادئة لتعزيز التفاهم المتبادل التحريض والكلام الرنان المؤلم وباتت المفاوضات في حال معطلة... ما هو واضح أن الأثر على (الإسرائيليين) جراء فشل مفاوضات كامب ديفيد وما تلا ذلك من استمرار أعمال العنف لم يكن شيئا يمكن اعتباره أقل من شيء مأساوي... والشعور بالأمن الشخصي صار أضعف بكثير وعانى الاقتصاد بصورة ملحوظة... كما أن الأثر كان مأساويا على الفلسطينيين... وبات الاقتصاد الفلسطيني محطماً إذ قفزت البطالة وغاب النمو، وقد عطلت إجراءات الإغلاق الداخلي والخارجي الحركة الطبيعية. وكانت النتيجة الصافية أن (الإسرائيليين) صاروا يشككون في إمكانية التوصل إلى ترتيبات سلمية مع الفلسطينيين وبات الفلسطينيون يشككون فيما إذا كان التعايش السلمي مع (إسرائيل) يتوافق مع تطلعاتهم السياسية الخاصة". وقال "ونحن علينا ألا نسمح بأن تكون الردود على هذه التساؤلات سلبية؛ ولا يجب أن

نسمح لحلم السلام أن يهلك؛ فسيكون ذلك بمثابة كارثة للمنطقة. وليست لدي صيغة سحرية، كما لا يمكنني أن أستطيع بمجرد حركة إصبع أن أعكس مسار الوضع الراهن؛ لكن ما يمكنني أن أقوم به هو طرح الأفكار الأساسية التي يسترشد بها نهج الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش حيال الشرق الأوسط والنزاع (الإسرائيلي)-الفلسطيني بالذات أي حفنة أفكار نرى بأنها تسهم في فرص السلام". وكرر وكرر باختصار التقييم نفسه أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب في ٣/٢٩ قائلا: "وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، اتسم الوضع بزيادة أعمال العنف في (إسرائيل) والضفة الغربية وقطاع غزة... وقد قوض العنف أسس الثقة المتبادلة، الحاسمة لبناء الأساس الذي يجب أن يركز عليه السلام؛ و(الإسرائيليون) لم يعودوا يعتقدون بأن الفلسطينيين مستعدون لنبد العنف والعيش بسلام مع (الإسرائيليين). والفلسطينيون لم يعودوا يعتقدون أن (الإسرائيليين) سيكونون مستعدين أبدا لمعاملتهم بصورة منصفة كشريك يحترمونه". وقال: "وقد تطرق الوزير باول إلى هذا الموضوع حينما التقى القادة (الإسرائيليين) والفلسطينيين وغيرهم

خلال جولته في الشرق الأوسط. والرئيس بوش يستعرض حالياً الوضع خلال اجتماعاته ومحادثاته مع زعماء رئيسيين في المنطقة وخلال كل هذه المباحثات كان نخبنا مبنياً على الأسس التالية". وقال في معهد واشنطن في ٣/٢١: "نحن في الحكومة بالطبع واجهنا وضعاً لم يكن مؤاتياً جداً؛ واجهنا وضعاً كان يسوده العنف، وضعاً كانت فيه المفاوضات قد فشلت في الوصول إلى نهاية ناجحة، وضعاً كانت فيه عملية إعادة البناء مطلوبة فعلاً من أجل العودة إلى المسار"... وقال: "... وقد أوضح الرئيس بجلاء بأننا نشعر بوجوب إرساء أساس جديد لمفاوضات ناجحة، وكرر ذلك في عدة مناسبات".

أما عن الأفكار الأساسية أو حفنة الأفكار التي أشار إليها باول على أنها نخب الولايات المتحدة في عهد بوش حيال الشرق الأوسط، والأسس التي ذكرها ووكر على أنها النهج الذي يسير عليه كل من الرئيس بوش والوزير باول فإنها تكاد تكون متطابقة وقد وردت في خطابيهما المذكورين وهي:

"١- أولاً والأهم، يجب أن تتوقف أعمال العنف.

٢- يجب استعادة الحياة الاقتصادية الطبيعية.

٣- يجب أن يتوقف التحريض على العنف، أكان ذلك بالكلام أو بالأعمال.

٤- يجب على الجانبين تجنب الأعمال أحادية الجانب التي تعمل على استفزاز جانب للجانب الآخر بلا مسوغ، لا سيما في هذا الوقت الحرج.

٥- يجب على (الإسرائيليين) والفلسطينيين إعادة ترسيخ الحوار على جميع الأصعدة والذي سيؤدي إلى ترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية متفق عليها بين الطرفين.

٦- إن الولايات المتحدة جاهزة لتقديم دعمها الفعال للطرفين في مساعيها نحو السلام؛ وسنبقى متعاطين إلا أننا لن نصبح شريكاً في المفاوضات لصالح أي من الجانبين؛ أخيراً، إننا لن نفرض حلاً، إن الولايات المتحدة جاهزة للمساعدة لا للإصرار".

هذا ما خلصت إليه حكومة بوش في تقييمها للوضع القائم بخصوص القضية الفلسطينية وما تتمحور عليه أعمالها في المرحلة الراهنة وهو تقييم لم يختلف عما توصلت إليه إدارة كلينتون وتردد بكثرة على لسان المسؤولين فيها، ولا يتسع المجال

لذكر الشواهد العديدة بهذا الخصوص كما ولا يخفى ذلك على من عنده أدنى متابعة لسير الأحداث. والاختلاف بين الإدارتين في هذه المناسبة أن الإدارة الجديدة تتمحور أعمالها حول هذا التقييم بينما انصبت أعمال الإدارة السابقة في آخر أيامها على ما أسموه "مسائل الحل الدائم" التي نصت عليها اتفاقينا أو سلو وواي ريفر. فيلاحظ بشكل واضح أن الإدارة الجديدة لم تتعرض لصلب المواضيع الخاصة بهذه المسائل ولم تطرحها للبحث. وهي المواضيع التي ترى وتصر أوروبا على ضرورة البدء ببحثها دون تأخير، خاصة وأنها هي التي وضعت أو سلو في غفلة من أمريكا. فالجهود الأمريكية تقتصر حالياً على تهدئة الأوضاع (المضطربة) وإيجاد المناخ المناسب لبحث مسائل الحل النهائي في الوقت الذي تراه مناسباً حيث تكون قد انتهت من مراجعة ما توصل إليه كلينتون ووضعت سياسة متطورة تتناسب والظروف التي استجدت بما فيها تغيير حكومة اليهود وما توصل إليه (أمريكا) في تهيئة شعوب المنطقة أو ما تطلق عليه "إيجاد القاعدة العريضة للسلام" لقبول الحلول التي تقترحها للوضع الدائم. قال بوش في

مؤتمره الصحفي في ٣/٢٩: "لكي يوجد هناك سلام يجب على هذا البلد إيجاد ما أسميه قاعدة عريضة للسلام،... وعلينا القيام بمقدار كبير من الأعمال كي نبني تلك القاعدة للسلام، وسوف نقوم بعمل متواصل من أجل ذلك". وقال في المؤتمر الصحفي مع شارون في ٣/٢٠: "ولكن أحد الأشياء التي سوف أعملها هي استعمال كل قوة إقناع عندي لخلق مناخ يمكن للسلام أن يزدهر فيه". وقال في المؤتمر نفسه: "أكدت لرئيس الوزراء أن حكومتي ستعمل جاهدة لإرساء قاعدة للسلام في الشرق الأوسط، وللعمل مع دول أخرى في الشرق الأوسط، وتوفير فرصة للسلام". وقال في مؤتمره الصحفي الذي عقده مع مبارك - حاكم مصر - في ٤/٢: "... وسنستخدم نفوذنا وتأثيرنا بأفضل ما يمكن من أجل تيسير التوصل إلى السلام؛ وجزء من هذا يتعلق ببناء قاعدة قوية للسلام في الشرق الأوسط؛ إنه من الأهمية بمكان، بالنسبة لنا، أن نبني علاقات قوية ومتينة مع دول مثل مصر والأردن وبلدان أخرى غيرها في الشرق الأوسط ممن لديها مصلحة في السلام؛ ولكن سنبقى

مشاركين بنشاط كبير...". وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع عبد الله - حاكم الأردن - في ٤/١٠: "... بحثنا مواضيع عديدة، بدأناها بكيف يمكننا العمل معا بأفضل ما يمكن من أجل إرساء قاعدة السلام في الشرق الأوسط". وقال مسئول كبير في البيت الأبيض في ٤/١١: "وكما تعلمون، فإن الرئيس أجرى مشاورات مع عدد من شركائنا في المنطقة بمن فيهم... شارون و... مبارك، ومن شأن موقفنا أن يتبلور جراء هذه المشاورات، إلا أن هدفنا يبقى، وكما قال الرئيس... محاولة بناء أقوى وأوسع قاعدة ممكنة للسلام". وقال ووكر في ٣/٢٩: "هذه الحكومة، منذ أن تولت السلطة، تحاول تشجيع كل من الطرفين على تهيئة مناخ يوفر إطاراً لتسوية الخلافات واستعادة الأمان والثقة...". وقال آري فلايتشر - الناطق الصحفي باسم البيت الأبيض - في ٤/١٩: "... يأمل الرئيس أن يساعد على تحقيق مناخ يمكن به للأطراف في الشرق الأوسط أن تصل إلى اتفاتها من خلال مَدِّ يد المساعدة من الولايات المتحدة". وسوف يترتب على هذا التوجه استنفار وحشد عملاء أمريكا

من الحكام أمثال مبارك وفهد وخاتمي وغيرهم وتسخير عملاء غيرها مثل عبد الله بن حسين - حاكم الأردن - وحكام الخليج وغيرهم للترويج العلني لمشاريع السلام الخيانية وتوجيه أجهزة إعلامهم، أجهزة التضليل، للقيام بحملات تضليل مكثفة في هذا الاتجاه لتسهيل جمع الخونة من قادة الفلسطينيين مع اليهود على طاولة المفاوضات؛ فلا تكتفي (أمريكا) بإبقاء الأمر محصورا بينهما ووقوف العملاء موقف المتفرجين؛ كما ويسعون عن طريق العملاء لكبح جماح الشعوب الإسلامية ومنعها من التحرك لنجدة إخوانهم في فلسطين. وبدافع هذه السياسة نشط مبارك بعد عودته من أمريكا فأخذ يجوب بقاع الأرض شرقا وغربا يدعو للسلام! فزار أوروبا وروسيا وسيقوم بزيارات كثيرة إقليمية ودولية لهذا الغرض؛ ومن هذا الباب أعلن عبد الإله الخطيب - وزير عبد الله حاكم الأردن - وهو في أمريكا بعد اجتماعه بالمسؤولين الأمريكيين عن نيته لزيارة الكيان اليهودي؛ وقام بعد عودته بالزيارة الوقحة وأخذ الصور المخزية بالابتسامات العريضة السمجة مع حكام اليهود، وشلالات

الدم تسيل في شوارع غزة والخليل ونابلس ورام الله!!! ومن هذا الباب ما نطق به علماء السلاطين بفتاويهم السياسية التي تحرم على المسلم القيام بأعمال سموها انتحارية لمقاتلة اليهود. قال بوش في مؤتمره الصحفي في ٣/٢٩: "نحن في عملية محاولة جلب الهدوء للمنطقة، وهذه تتطلب أكثر من مجرد صوت واحد؛ من الواضح أن صوتنا صوت مهم؛ وكذلك الحال مع الأمم الأخرى؛ أتطلع لزيارة... مبارك، و... عبد الله لحشدهم لمحاولة إقناع وخاصة عرفات ليتكلم بصراحة ضد العنف بلغة يستطيع الفلسطينيون فهمها". وقال باول في ٣/١٩: "ولدول في المنطقة وما وراءها دور لتلعبه في إشاعة الاستقرار في هذه البيئة لـ(الإسرائيليين) والفلسطينيين؛ وأصوات هذه الدول الأخرى يجب أن تكون أصواتاً معتدلة وتدعو إلى البراغماتية والواقعية وتوفر الدعم للمواقف التي يتخذها رجال الدول؛ كما أنه من المهم أن تضارع كلامها بالأفعال؛ وأنا أشير مثلا إلى أنه لا يوجد لدى أية دولة عربية سفير مقيم في (إسرائيل) وهذا أمر يؤسف له جدا...". وقال في ٢/٢٣: "يحتاج الأمر إلى القيادة

ورجال الدولة أن يتقدموا ويتحملوا المسؤولية وأن يتكلموا مع كل واحد في الجزء الذي يخصهم من هذا العالم ويقولوا علنا بوقف العنف؛ علينا العودة إلى ذلك النوع من الأمن الثنائي المتعدد...".

أما ما يسميه الأمريكيون بالعنف فإنه يأخذ قدرا كبيرا في سعيهم ومباحثاتهم في الوقت الحاضر مع حكام المنطقة أو مع حكام الدول الأخرى وخارجها. خاصة وأنهم عجزوا عن وقف الانتفاضة أواخر أيام كلينتون وهذه الأيام مع قدوم الحكومة الجديدة؛ مع أنهم لا يدخرون وسعاً في ممارسة نفوذهم القوي وضغوطهم الإقليمية المتواصلة ومساعدتهم الدولية لوقفها. والسبب في الدرجة الأولى ليس خوفهم على أرواح الأطفال ودماء الأبرياء كما يزعمون وإنما الخوف على مصالحهم التي تتمثل في حرصهم الشديد على مصير عملائهم في المنطقة من الفئات الحاكمة وعلى نفوذهم في المنطقة من منافسة الدول الاستعمارية الأخرى التي نشطت وتنفست الصعداء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. والتي تتمثل في الاتحاد الأوروبي بشكل عام وفي بريطانيا وفرنسا، الطامعتين، بشكل خاص. ولذلك أصبح "عدم

استقرار المنطقة" من الأمور التي تقلقها فأخذت حكومة بوش الجديدة تسعى سعياً حثيثاً لإعادة استقرارها وهدوئها. قال ووكر في معرض تعليقه على الانتفاضة: "إن ما يحمله ذلك بالنسبة للمستقبل مدعاة إزعاج بالغ؛ فمفاهيم الحكم التقليدية في الشرق الأوسط سيكون من الصعب الحفاظ عليها". وقال المسئول الكبير في البيت البيض في ٤/١١ بمؤتمره الصحفي: "أظن أننا نعي قابلية الوضع للتفجر في المنطقة في هذا الوقت...". وقال بول في مجلس النواب: "إنها منطقة خطيرة (الشرق الأوسط)، ولكي يمكن البدء حقا في بعث الاستقرار فيها، ينبغي علينا القيام بأمرين: عكس اتجاه دورة العنف... والأمن لشعب (إسرائيل)... وأشعر بقلق تجاه الشعور المعادي لأمريكا؛ ستشهدون قيام هذه الحكومة بتوجيه أكبر قدر من طاقتها واهتمامها لقضايا تتعلق بالشرق الأوسط والخليج الفارسي...". وقال في ٣/١٩: "العنف يسهم في تآكل كل شيء تأمل الأطراف في المنطقة أن تحققه... وعلى القادة تقع مسئولية شجب العنف وتجريده من مشروعيته ووقفه...". وقال: "... وحقيقة الأمر أنه ليس بمقدورنا أن ندير ظهرنا إلى هذا

الجزء من العالم حتى لو أردنا ذلك؛ فهناك مصالح أمريكية على المحك؛ وللولايات المتحدة مصلحة حيوية في أمن (إسرائيل)؛ وهناك كذلك مصالح اقتصادية واستراتيجية حيوية في المنطقة... ونحن نفهم فهماً جيداً أن هذه المصالح والاهتمامات ستلبي بالصورة الأمثل من خلال سلام يتقبله (الإسرائيليون) والفلسطينيون كلاهما". قال كلينتون في ١١/١/٢٠٠١: "... في غياب اتفاقية مع الفلسطينيين وفي غياب وضع مستقر بين (إسرائيل) والفلسطينيين فإن هذا يؤثر على البلدان الأخرى وعلى قدرتها على الارتباط معنا على المدى الطويل؛ وبخاصة أن هذه الأقطار عندها الكثير الكثير من الشباب الذين يساقون كثيراً كثيراً للتعاطف؛ ويساقون بأذان متعاطفة لطلبات الفلسطينيين. وعندهم مظاهرات وقلاقل أكثر في الأقطار الأخرى...".

ويرى الأمريكيون ملاحقة كل فلسطيني يقاوم غطرسة اليهود واحتلالهم لأرضه؛ ويطالبون السلطة الفلسطينية - عرفات وزمرته - التي أنشأها الغرب مع اليهود أن تخفف عنهم عبء القيام بمثل هذا العمل الإجرامي الفظيع؛ فيلحون على عرفات

وزمرته أن يستأنفوا دور الجلادين للشعب الفلسطيني ذلك الدور الذي باشروه عندما فتحوا لهم أبواب غزة وأريحا ومكنوهم من رقاب الفلسطينيين. يريدون من الفلسطيني أن يقوم بتصفية الفلسطيني حماية لليهود وطمعا في إرضاء دول الغرب التي هي وراءهم؛ وكأنهم لم يكتفوا بما عمله هؤلاء الجلادون بالفلسطينيين لغاية الآن؛ وكأن الفلسطينيين ينقصهم مزيد من المآسي بعد قرن من العسف والجور على يد اليهود ودول الغرب الكافرة! قال بوش في مؤتمره الصحفي الذي عقده في البيت الأبيض في ٣/٢٩: "يجب على السلطة الفلسطينية أن تتكلم بصراحة وانفتاح جماهيري وبقوة وبلغة يفهمها الشعب الفلسطيني لإدانة العنف والإرهاب! يجب أن تعتقل أولئك الذين ارتكبوا أعمال إرهاب! يجب عليها استئناف التعاون الأمني مع (إسرائيل)". وفي ٣/٢٨ أجاب ريتشارد باوتشر - الناطق باسم الخارجية - على سؤال حول قيام اليهود بضرب غزة وأريحا قائلا: "يجب على السلطة الفلسطينية أن تعمل كل ما في وسعها لمحاربة الإرهاب! بهجمات استباقية واعتقال المسؤولين وجلبهم للعدالة". وفي الوقت نفسه أقر بكل وقاحة و صلف ما يمارسه اليهود من

قتل وتدمير حيث قال في مؤتمره الصحفي في ٣/٢٨ ما نصه:
"نقر حاجة (إسرائيل) التي تكفل أمنها..." وعندما سئل: هل
تدفع الولايات المتحدة ثمنا دبلوماسيا لقاء صلتها بـ(إسرائيل) في
مواجهة الرأي السائد القائل إن (إسرائيل) سيئة، أجاب قائلاً:
"ليس لدينا اعتذار نقدمه بسبب علاقتنا بـ(إسرائيل)؛ ليس لدينا
ما نأسف بصدده بشأن علاقتنا بـ(إسرائيل)". وفي اليوم التالي
أي في ٣/٢٩ كرر الموقف نفسه وأضاف أن هذا هو موقف
الرئيس حيث قال (باوتشر): "نحن ذكرنا أننا نعتقد بأن
لـ(إسرائيل) الحق في العمل من أجل أمنها وحماية نفسها؛ وقلنا
في الوقت نفسه أن عليهم أن يمارسوا ضبط النفس؛ والرئيس
كرر كذلك هذا الصباح وأشار إلى أن حكومة (إسرائيل) ينبغي
أن تمارس ضبط النفس في الوقت الذي تتخذ خطوات لاستعادة
الوضع الطبيعي". هذا هو الموقف الرسمي للولايات المتحدة
الأمريكية فهي تقر بشكل لا لبس فيه أعمال عدو الله شارون
من تدمير وقتل للمسلمين.

أما استعادة الحياة الاقتصادية فليس المقصود بها تحسين
أوضاع الفلسطينيين لأن ضيق العيش والقهر والحرمان أسلوب

متعمد لفرض الحل الذي يراه الغرب الكافر؛ وهو أسلوب قديم قدم القضية الفلسطينية؛ وعليه فلا يتعدى التلميح لهذا الأمر في هذا السياق إلا ما يبقى على الرمق ويمنع الانفجار، داخل فلسطين وخارجها، الذي يجبط مشاريع الكفر. فالمقصود باستعادة الحياة الاقتصادية هو المحافظة على مؤسسات السلطة قائمة ومنعها من الانهيار حتى تتمكن من المحافظة على أمن اليهود والكيان اليهودي تلك المهمة التي تعهد بها الخونة للأعداء في اتفاقيات أوسلو ووادي ريفر. قال رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية، في ٢٧/٢ على أثر اجتماعه مع باول في بروكسيل: "سوف نعمل عن كثب مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بجهود المانحين لتأمين قدرة السلطة الفلسطينية لتعمل ما ينبغي عليها عمله ضمن ميزانية متقشفة وتحت رقابة دولية؛ وليس من مصلحة أحد انخيار السلطة الذي يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط". وقال كريس باتن البريطاني، مفوض الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، بعد اجتماعه مع عرفات في غزة: "إن انخيار السلطة الفلسطينية تحت الضغط الاقتصادي لا يبشر بخير لصالح السلام؛ ونعتقد أنه من السيئ

للغاية لمستقبل السلام أن تتحطم الإدارة الفلسطينية إلى شراذم في الأشهر القليلة القادمة".

وقال في ٣/١٩: "لا تحتاج لأن تكون عبقرياً حتى تدرك أن الناس إذا فقدوا عملهم ورزقهم ولا يرون أملاً فإن ذلك سيجعلهم أكثر تطرفاً". وقال في خطاب له في بروكسيل في ٢٠٠١/١/٣١: "وفي الحقيقة فإن للاتحاد الأوروبي والأسرة الدولية مصلحة في المحافظة على البنية الاقتصادية والمؤسساتية للسلطة الفلسطينية التي ساعدنا على إيجادها وتمويلها. وإذا انهارت السلطة الفلسطينية فستكون ضربة قوية لمستقبل السلام في المنطقة وسيهدد أمن (إسرائيل) وستفوض مساعينا لتعزيز التعاون والاستقرار في الشرق الأوسط". وهكذا فلا يتوقع انفراج قريب لضيق الحال الذي يعاني منه أهل فلسطين لما يقارب القرن بفعل الولايات التي جلبها عليهم الغرب وحكام المسلمين بما فيهم حكام العرب.

وتدعي حكومة بوش وتظاهر كما ادعت وتظاهرت حكومة كلينتون من قبلها بالنزاهة والبعث عن فرض الحلول. وهذا ادعاء زائف ولا أساس له، لا يخفى حتى على السذج أو

البسطاء من الناس؛ ولكن وراءه قصد خبيث وبعد في النظر غير شريف؛ وهو إضفاء الشرعية على ما يقوم به خونة فلسطين من تملكها لليهود وتمكينهم منها؛ كما فرطوا بمنتهى الخيانة والاستهتار في الجزء الذي سلمه الإنجليز لهم عام ١٩٤٨؛ ليكون حجة قوية بيد اليهود؛ يستعدون استنادا عليها دول العالم ويستنصرونها على دولة الخلافة عندما تنهض لاستعادتها من اليهود ومن بين برائن الكفر بأسره. فهم يعلمون علم اليقين أن ما يقوم به خونة فلسطين ومن ورائهم حكام العالم الإسلامي بمن فيهم حكام العرب خيانة كبرى لم يسجل التاريخ القديم أو المعاصر لها مثيلا وأن هذه أعمال لا أساس لها من الشرعية مهما وقعوا من وثائق زائفة ولفقوا من مسرحيات مصطنعة لإضفاء الشرعية عليها. وعلى هذه الزمرة الخائنة ومن خلفها كيان يهود ودول الغرب الكافرة وعملاؤهم من حكام البلاد الإسلامية وبخاصة حكام البلاد العربية أن يعلموا علم اليقين أن قضية فلسطين هي أكبر منهم جميعاً، وأنها قضية جميع المسلمين، وأنها بالنسبة للمسلمين هي قضية حياة أو موت، وأن حلها هو

حل عسكري، وأنه لا يجسم إلا في ساحة المعركة، طال الزمن أم قَصُرَ.

وقال بوش في مؤتمره الصحفي في ٣/٢٩ في البيت الأبيض: "قلت في كل الأوقات إن هذه الأمة سوف لا تفرض تسوية سلمية في الشرق الأوسط وإنما سوف تسهل تسوية سلمية؛ هذه تتطلب طرفين راغبين للمجيء إلى طاولة المفاوضات لوضع معاهدة سلام؛ ذلك هو الذي سوف يدوم؛ وهذه الإدارة سوف لا تحاول فرض سلام على الأطراف". وقال في مؤتمره الصحفي الذي عقده مع شارون في ٣/٢٠: "... أخبرته - شارون - أن أمتنا سوف لا تحاول فرض السلام؛ وأنا سوف نسهل السلام وأنا سوف نعمل مع أولئك المسؤولين عن السلام".

هذا هو مجمل الموقف الأمريكي الآن بالنسبة لما يسمونه بقضية الشرق الأوسط أو قضية فلسطين. أما بالنسبة للعراق فإن حكومة بوش الجديدة تخطط لتأزيم الوضع في الخليج وإثارة القلاقل فيه بحجة أن العراق لم يمتثل لشروط وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية والمتعلقة بنزع أسلحة التدمير الشامل؛

وهي تستند في ذلك إلى تقارير للأمم المتحدة أو تقارير صادرة عن وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات الأمريكية أو إلى تقارير صحفية تنشرها الصحف وكلها من صنعها (أمريكا). فأخذت، بهمة ونشاط من يومها الأول بحشد ما تسميه "دول التحالف" لبعث نظام العقوبات الذي تهاوى أو كاد في آخر أيام الإدارة السابقة ولكن بثوب آخر يسمح بدخول السلع الاستهلاكية ومنع العسكرية أو ذات الاستعمال المزدوج ما أسماه "العقوبات الذكية"؛ وقد أخذت موافقة كثير من الدول عليها بما فيها العربية وهي حاليا في مرحلة وضع التفاصيل.

ومما يلاحظ أن موضوع العراق يستأثر بحيز كبير من تفكير الإدارة الجديدة. وقد تبين أنه مبيت منذ الإدارة السابقة؛ ففي ٢٠٠١/١/١١ أجاب كلينتون عن سؤال يتعلق باهتمامات إدارة بوش قائلا: "... توجههم سيكون أكثر قليلا نحو الخليج والدول المنتجة للنفط... إن مصالحنا الحقيقية هي في الجغرافية السياسية للدول المنتجة للنفط..." وفي ٢٠٠١/١/٩ قالت أولبرايت: "إن الولايات المتحدة ستواصل الضغط على العراق... حتى بعد ولاية الرئيس كلينتون... وأعتقد أنه لا مجال لكثير من

السعادة في بغداد بسبب تغيير الحكومة". وفي ٢٠٠١/١/١٢ قال هولبروك - مندوب أمريكا السابق في الأمم المتحدة - : "إن العراق سيكون من القضايا الرئيسية التي ستواجه حكومة بوش المقبلة في الأمم المتحدة". ولذلك أعلن بوش عن سياسته في وقت مبكر، إذ قال في مؤتمره الصحفي في ٢٢/٢: "... ونحن سنستعرض سياسة العقوبات الراهنة وسنراجع الخيارات حيال كيفية جعل العقوبات تفعل فعلها... ونتوقع منه (صدام) ألا يطور أسلحة دمار شامل وإذا تبين لي أنه يقوم بذلك فستكون هناك عواقب". وقال في مؤتمره الصحفي الذي عقده مع بليير في ٢٣/٢: "صرفنا مقداراً كبيراً من الوقت نتحدث عن مصالحنا المشتركة في العراق والخليج الفارسي، ومن وجهة نظري كما نعرفون، وقد أطلقتُ تصريحِي المشهور بأن عقوباتنا كالجبنة السويسرية، يعني أنها غير فعالة إلى درجة كبيرة جداً، ونعتزم العمل معاً للتوصل إلى طريقة تجعلها فعالة بصورة أكثر". وقال في المؤتمر نفسه: "لكن كلانا، أنا ورئيس الوزراء يدرك أنه سيكون أكثر أهمية لنا أن نبني إجماعاً في المنطقة لجعل العقوبات أكثر فاعلية..." وقالت مستشارة الأمن القومي في ٢٢/٢ في

مؤتمرها الصحفي: "هدف السياسة الآن يجب أن يكون استعادة المبادرة فيما يتعلق بصدام... والتيقن من أن ما نقوم به يفعل فعله... وهناك نظام عقوبات قائم؛ ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه نظام تعتريه الآن بعض المشاكل، ولا ريب في ذلك؛ لكن هدف المراجعة هو كيفية تركيز هذا النظام وضمان أنه يحقق أهدافه...".

وقد كشف ووكر سياسة بوش تجاه العراق بعد إجراء المراجعة؛ والتي هي بالتالي تنعكس على منطقة الخليج بكاملها في خطابه الذي ألقاه في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ٣/٢١ قائلاً: "والآن أود أن أتحوّل إلى موضوع السياسة تجاه العراق. هذه قضية مهمة جداً للحكومة وللولايات المتحدة. حينما تسلمت هذه الحكومة مهامها أوضحت مراجعة الوضع بجلاء أن سياسة العقوبات التي مضى عليها عشر سنوات تقريباً، رغم أنها كانت فعالة لفترة مطولة وحافظت على السيطرة على صدام كانت تتداعى... وكان الاتجاه يسير نحو الأسفل... ونهجننا يدعو إلى إزالة تلك العقوبات التي تتصل بصورة محددة بالبضائع والحاجات الإنسانية والمدنية، وفي الوقت نفسه تشديد

الضوابط على أسلحة الدمار الشامل... وهذا يقتضي دعم البلدان المجاورة وكان أحد أهداف جولة الوزير للشرق الأوسط حشد ذلك الدعم ويمكنني أن أقول إن هذا تم بصورة تامة. وكان هناك رد فعل متجاوب جداً من قبل كل بلد تعاملنا معه... ونحن نعمل الآن على وضع اللمسات الأخيرة إزاء ما ستكون عليه هذه العملية، على أنواع التغييرات التي يجب أن تتم في الأمم المتحدة وما شاكل ذلك... وعلى الصعيد ذاته تجري مباحثات مثمرة جداً مع بريطانيا وفرنسا وروسيا بشأن كيفية المضي في عملنا هذا؛ ونحن نرى وجود توافق عريض حيال الاتجاه الذي نريد أن نسير فيه؛ ومن الواضح أننا سنجري مزيداً من المحادثات لا بشأن هذه التدابير التي ستطبق فقط بشأن تبعات هذه على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٤٢ ومسائل ما قد يعنيه تعليق بعض أحكامه ومسائل من هذا القبيل. وهذه الإجراءات لا تزال قيد العمل مع الأطراف، لكنّ لدينا انطباعاً واضحاً أن الاتجاه الذي نسير فيه هو اتجاه يحظى بقدر كبير من التأييد دولياً...". وقال في ٣/٢٩ أمام لجنة مجلس النواب: "نحن بصدد إجراء مراجعة شاملة لكل جوانب

السياسة إزاء العراق... قمنا بالتشاور عن كذب مع قادة في المنطقة ومع دول أعضاء في مجلس الأمن؛ ولمسنا اتفاقاً عريضاً على أن النظام العراقي الحالي سيمثل تهديداً خطيراً لو أنه أُعطي مُطلق الحرية لتطوير برامج أسلحة دمار شامل، ومؤسسته العسكرية، وفي حال قامت الولايات المتحدة بالتخلي عن موقفها العسكري في الخليج؛ كما كان هناك تأييد كبير للحاجة للتصدي لذلك التهديد... وما لم نتخذ خطوات عاجلة لعمل كل ما يمكننا لرفع المعاناة عن كاهل الشعب العراقي، فإن المشاغل الدولية بشأن أثر العقوبات المدنية ستستمر في إعاقة التعاون الذي نريده لإحكام قبضتنا على قدرة العراق لحيازة إمدادات وحاجات متصلة بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى... ونحن ما زلنا ملتزمين بعمليات التفتيش على الأسلحة التي فوضت بها الأمم المتحدة...".

فإذا علمنا أن أمريكا تعاني من أزمة في الطاقة بدأت تلوح في الأفق أدركنا هدفها من إثارة الزوابع والأعاصير في منطقة الخليج تحت اسم معاقبة العراق ونزع سلاحه حتى لا يهدد جيرانه؛ فهي تركز على العراق لصرف الأنظار عما تقوم به في

منطقة الخليج من تركيز نفوذها وبسط سيطرتها عليه لإدخال الشركات الأمريكية للاستثمار في القطاع النفطي كما يجري حالياً في الكويت، ولكبج جماع أسعار النفط؛ ولنهب ثرواته النفطية بالأسعار الصورية الزهيدة وباستعادة ما تدفعه ثمناً للنفط عن طريق بيع صفقات الأسلحة بالمليارات والتي تزيد عن قدرة استيعاب الجيوش عشرات المرات؛ ثم بيعها حديد خردة بالطن للدول الصناعية مثل اليابان وغيرها؛ تلك الصفقات التي تحرص أمريكا على التخلص منها من مخازن وزارة الدفاع لتطوير أسلحة جديدة غيرها.

وجريا مع سياستها في خلق المشاكل في منطقة الخليج قامت بدفع عميلها خاتمي في السنوات الأخيرة بفتح السوق الإيرانية لبناء المنشآت النووية والسلاح الروسي - الذي ثبت سوء نوعيته في كثير من المناسبات - حتى توجد سباقا للتسلح في الخليج لتغطية صفقاتها لدوله من أجل استنزاف ثرواته؛ فهي تفتعل العداوة مع إيران وتظهرها دولة إرهابية معادية لها لتحقيق هذا الغرض؛ وقد أوعزت لعملائها مؤخراً بعقد مؤتمر لدعم الانتفاضة الفلسطينية في ٤/٢٤ ليكون المؤتمر شاهداً على صحة

ما تشيحه الحكومة الأمريكية عن طريق وكالة الاستخبارات وأبواق الدعاية عن تورط إيران بالإرهاب تمثيلاً مع توجهات السياسة الأمريكية بعيدة المدى. ففي ١٣/٣/٢٠٠١ مدد الرئيس بوش مرسوم حالة الطوارئ الخاص بإيران "الذي صدر في ١٥/٣/١٩٩٥ رقم ١٢٩٥٧ حيث أعلن الرئيس كلينتون حالة طوارئ قومية بالنسبة لإيران... للتصدي للتهديد الموجه إلى الأمن القومي للولايات المتحدة وسياساتها الخارجية واقتصادها المتمثل بأفعال وسياسات حكومة إيران، بما في ذلك دعمها الإرهاب الدولي وجهودها الهادفة إلى تقويض عملية سلام الشرق الأوسط وحيازتها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها... ولأن أفعال وسياسات حكومة إيران لا زالت تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة وسياساتها الخارجية واقتصادها، فإنه ينبغي تمديد العمل بحالة الطوارئ القومية المعلنة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ إلى ما بعد ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١...". ومن الواضح أن المسوغات التي أوردتها الحكومات الأمريكية لا أساس لها من الصحة لأن تهديد إيران للأمن القومي الأمريكي مخالف للواقع وإيران أضعف من أن تهدد الولايات المتحدة كما

يزعمون كما وأن حكام إيران ضالعون في عمالتهم للاستعمار الأمريكي بغطاء العداة المفتعل كما أن سياسة عملاتها في إيران تتمشى مع مشاريع السلام الخيانية الجارية في المنطقة.. وهكذا فإن الولايات المتحدة بدأت منذ زمن طويل في إعداد البديل عن العراق والمسوغ الدولي لوجودها في الخليج فيما لو تغير الوضع لأي ظرف من الظروف.. وسوف تظل تخلق القلاقل والمشاكل في هذه المنطقة من العالم طالما أن بها نقطة نطف.

هذه هي معالم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط فيما يخص القضية الفلسطينية والعراق. أما عن الموقف الأوروبي في هذه المنطقة والمتمثل في موقف الاتحاد الأوروبي ومواقف الدول الكبرى منها وهي بريطانيا وفرنسا؛ فإنها وإن قبلت بدور المكمل للدور الأمريكي كما أشار لذلك نائب رئيس المفوضية الأوروبية مانويل مارين في تقريره عن دور الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٨/١١/٢٦ إذ قال: "وافق الاتحاد الأوروبي على دور دبلوماسي وسياسي مكمل للدور الأمريكي... إلا أن دوله ظلت تسعى منذ وقت طويل للاشتراك في مباحثات الشرق الأوسط التي احتكرتها أمريكا بمساعدة روسيا والاتحاد السوفيتي

السابق؛ قال كريس باتن الإنجليزي: "للاتحاد الأوروبي دور مهم ليلعبه في عملية السلام، وجميع الأطراف... يقرون بذلك؛ وليس دورنا مقتصرًا على دور المصرفيين... وقد بلغت مساعدات الاتحاد كمنح بين ١٩٩٤-١٩٩٨ ما يزيد عن ٦٠٠ مليون يورو...". سيما وقد حققت أوروبا نجاحًا في اختراقها لاحتكار أمريكا عندما رتبت أوصلو في غيابها (أمريكا). ولولا هذا الاحتكار لما تمكنت أمريكا من قطع هذا الشوط الطويل في حلحلة القضية الفلسطينية ولما وصلت مشاريع السلام الإجرامية في تركيز الكيان اليهودي إلى هذا الحد. وعلى الرغم من هذا الموقف الأمريكي فلم تتوقف الدول الأوروبية عن إظهار مواقفها والإعلان عنها، تارة من خلال بيانات الاتحاد الجماعية التي زادت عن العشرين منذ إعلان كوبنهاجن عام ١٩٧٣ إلى إعلان كوبنهاجن في ٢٣/٣/٢٠٠١ وتارة بصورة منفردة على لسان المسؤولين فيها، فظلت تحاول التدخل بإبداء الرأي والمشورة للأطراف وبالإعلان عن مواقفها في المناسبات ولكن بشكل لا يضعها في موقف المجابهة مع أمريكا أو بشكل يحبط مشاريعها بالكلية وإن عرقلتها أحيانًا. ومع وجود الإدارة

الأمريكية الجديدة واستعدادها لتوسيع دائرة المشاورات مع من تسميهم بالحلفاء والأصدقاء فإن الاتحاد يسعى جاهدا ليكون على قدم المساواة مع أمريكا في سعيها لحل قضايا الشرق الأوسط. قال بوش في احتفال أداء الوزير بول قسم تسلمه لمنصبه في ١/٢٦: "... إنه قائد يدرك أن على أمريكا أن تعمل عن كثب مع أصدقائنا في أوقات السلم إذا أردنا أن نكون قادرين على دعوتهم في أوقات الأزمة...". وقال بول في مؤتمره الصحفي في ٢/١: "أريد أيضا أن أبدأ العمل عن كثب مع حلفائنا الأوروبيين وأصدقائنا في آسيا أيضا". قال رومانو برودي بعد اجتماعه مع بول في بروكسيل في ٢/٢٧: "... لاحقا للنموذج الناجح في تعاون الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في البلقان فيجب أن يصبح الشرق الأوسط بندا رئيسيا في تعاون الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في السياسة الخارجية، وقد سررنا لما رأيناه من أن رسالة الولايات المتحدة للقيادة (الإسرائيلية) تنطبق مع رسالتنا...". وقال روين كوك في مؤتمره الصحفي الذي عقده مع بول في ٢/٦: "إذا أردنا المحافظة على عملية سلام الشرق الأوسط فإنها ستنجح في حالة واحدة فقط

أي على أساس أنهم يتلقون (أطراف النزاع) الرسالة نفسها من طرفي الأطلسي ومن بقية الأسرة الدولية".

أما موقف الاتحاد الأوروبي فإنه يتضح من الإعلان الأخير الذي صدر في كوينهاجن في ٢٤/٤/٢٠٠١ وقد ورد فيه ما نصه: "والمجلس الأوروبي إذ يستذكر ما ورد في إعلان برلين في آذار/مارس ١٩٩٩ فإنه يؤكد تصميم الاتحاد على المساعدة في صنع السلام وعلى استقرار وازدهار مستقبل الشرق الأوسط". وقد ورد في إعلان برلين ما نصه: "الاتحاد الأوروبي يدعو الأطراف لتأكيد التزاماتهم بالمبادئ الأساسية التي أقرت ضمن إطار مدريد وأوسلو والاتفاقيات اللاحقة وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨... والاتحاد الأوروبي يدعو بشكل خاص إلى استئناف مبكر لمباحثات الوضع النهائي في الأشهر القادمة على وجه الاستعجال، وللوصول إلى نتيجة عاجلة بدون تمديد غير محدود. يعتقد الاتحاد الأوروبي أن بالإمكان الانتهاء من المباحثات ضمن مدة قدرها سنة. ويعبر عن استعداداته لتسهيل نتيجة مبكرة للمباحثات. ويحث الاتحاد

الأوروبي الطرفين للكف عن الممارسات التي تضيءى حكاما مسبقا لمباحثات الحل النهائي ومن أية ممارسة تتناقض والقانون الدولي بما فيه جميع النشاط المتعلق بالاستيطان ومقاومة التحريض والعنف... ويناشد الأطراف لبذل قصارى جهدها وبحسن نية من أجل الوصول لحل متفاوض عليه يستند إلى الاتفاقيات القائمة... والاتحاد الأوروبي مقتنع أن إيجاد دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للبقاء ومسالمة على أساس الاتفاقيات القائمة ومن خلال المباحثات سوف تكون أحسن ضمان لأمن (إسرائيل) والقبول (إسرائيل) كشريك على قدم المساواة في المنطقة...". وقد ورد في إعلان الرئاسة للاتحاد بتاريخ ٢/٧ بمناسبة تهنئة شارون بعد نجاحه في انتخابات الرئاسة ما نصه: "... الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التقدم الذي حصل في جميع المسائل الكبيرة - مسائل الحل النهائي - أثناء المفاوضات السابقة (مع باراك) يجب أن تكون أساسا لمباحثات مستقبلية حول "الحل النهائي"... ويدعو الاتحاد جميع الأطراف لتأكيد التزاماتها بالمبادئ الأساسية ضمن إطار مدريد وأوسلو

والاتفاقيات التي لحقتها طبقا للقرارات ٢٤٢، ٣٣٨". وعلقت المفوضية الأوروبية على اجتماع رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي وكريس باتن مسئول العلاقات الخارجية للمفوضية مع موفد شارون أفاديو سوفيير لهما قائلة "... تم التعبير عن الأمل في أن تتابع الأطراف سيرها على أساس التقدم الذي تم إنجازه؛ فلا خلاف بين دول الاتحاد على ضرورة استئناف المفاوضات الخاصة بما أسماه "مسائل الحل الدائم" بل وتسعى إلى اعتبار ما تم التوصل إليه من تفاهات ثنائية في كامب ديفيد وغيرها كأساس لأية مفاوضات قادمة.

وهكذا فإن سياسة الاتحاد الأوروبي تتعارض بشكل واضح وجوهري مع ما توصلت إليه الحكومة الأمريكية الجديدة بخصوص الشرق الأوسط. ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد من التعقيد في الموقف، بل تعداه، حيث إن شارون قد أعلن في وقت مبكر من انتخابه عن موت اتفاقية أوسلو فقد صرح بهذا الخصوص قائلاً: "أود أن أضع هذا بأوضح ما يمكن، اتفاقات أوسلو لم تعد قائمة"... وأعلن عن وجهة نظر تخالف وجهة نظر الاتحاد ولم يظهر ما يشير إلى أن أمريكا قد وافقته عليها؛ وهي:

- ١- انتهاء اتفاقيات أو سلو.
- ٢- اتفاقية مؤقتة طويلة الأجل على مراحل أشبه ما تكون باتفاقية عدم اعتداء غير مقيدة بوقت أو مواعيد محددة، ولكنها مقيدة بتحقيق أهداف متفق عليها بين الطرفين.
- ٣- تعاون أمني لمحاربة الإرهاب ومحاربة قواعده في مناطق السلطة الفلسطينية وفي الخارج.
- ٤- تعاون اقتصادي، مع التأكيد على تطوير مشاريع مشتركة بحيث توجد اعتمادا متبادلا حيث يشترك الطرفان بمناخ المشاريع الناجحة وخسارة للطرفين (في المشاريع الخاسرة) كمشاريع تحلية المياه.
- ٥- تطوير مشاريع سلام الشعب مع الشعب؛ وهذه تشمل وقف التحريض في الكتب ووسائل الإعلام، وتقوية البرامج الثقافية نحو تعليم السلام لكلا الجانبين بداية بأطفال المدارس.
- ٦- التعاون لإيجاد كيان فلسطيني بقيود أمنية متفق عليها شاملة قيود نزع السلاح والسيطرة على المعابر الحدودية وحرية

دخول الأجواء والسيطرة عليها، وعدم السماح بعقد اتفاقية فلسطينية مع دول معادية.

٧- تحتفظ (إسرائيل) بالسيطرة الكاملة على المناطق الأمنية الشرقية والغربية وعلى معظم المياه الجوفية الحيوية وعلى الطرق الاستراتيجية التي تربط السهل الساحلي بوادي الأردن.

٨- التخلي عن ٤٢ بالمئة من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن ضمن الاتفاق المرحلي طويل الأجل غير محدد المدة.
٩- عدم فك المستوطنات مطلقاً تحت أي ظرف من الظروف.

هذه مجمل طروحات شارون التي يراها مناسبة للوقت الحاضر؛ وفي الغالب هي التي عرضها على باول عندما زار فلسطين المحتلة وعرضها على بوش عندما اجتمع معه في ٣/٢٠. ومن الواضح أنها تختلف عن المقترحات التي قدمها باراك من قبله؛ قال (شارون) في مقابلة مع سي إن إن: "أعطي باراك كثيراً من التنازلات!، أكثر مما يجب، فأصبحت (إسرائيل) أضعف وأضعف". كما تختلف عن ما يراه الاتحاد الأوروبي بما

فيه فرنسا وبريطانيا وبقية الدول الأوروبية الأخرى ومن المستبعد إلى حد كبير أن يكون قد أخذ الموافقة عليها من الحكومة الأمريكية؛ مع أنه أخذ الموافقة على بعض الأمور الجزئية كإطلاق يده في اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة للمحافظة على ما أسموه بالأمن وذلك بملاحقة الفلسطينيين وتدمير بيوتهم وتشريدهم شريطة دوام التنسيق مع أمريكا وعدم قيامه بأعمال مفاجئة لا ترضى عنها. وهذه الموافقة الجزئية تلتقي مع سياستها في مساعيها لوقف الانتفاضة التي عجزت عن وقفها إلى يومنا هذا. قال شارون في المؤتمر الصحفي مع بوش في ٣/٢٠: "... وبحثنا عملية السلام، ما يمكن إنجازه وكيف... لكن بالطبع أول شيء وأكثرها أهمية إحلال الأمن لمواطني (إسرائيل)؛ ذلك ما تعهدتُ به يا حضرة الرئيس وذلك أول شيء علينا إنجازه؛ حالما نصل إلى الأمن سيكون الهدوء في الشرق الأوسط وعندنا كما أعتقد سنبدأ مباحثاتنا للوصول إلى اتفاقية سلام". وقال: "... أعتقد أن ما أفهمه من سياسة هذه الديمقراطية العظيمة، الولايات المتحدة، أن على المرء أن لا يذعن للإرهاب أو

الضغط أو العنف... وأتمن ذلك الاعتبار لهذا النهج وهو على المرء أن لا يدعن للإرهاب أبدا، وأن على العالم الحر أن يناضل ضد الإرهاب المحلي والإقليمي والدولي. وأنا متأكد أن الولايات المتحدة تقود مثل هذا النضال ونحن شركاء النضال؛ وأعتقد أن هذا من مصلحة كل دولة ديمقراطية، لأنه من أجل المحافظة على الاستقرار، وأنا من أكبر المؤيدين لسياسة الرئيس في المحافظة على استقرار الشرق الأوسط والخطر الرئيسي على الاستقرار هو الإرهاب؛ وذلك ما أعتقد أنه سوف يكون ويجب أن يكون الهدف المشترك لكل بلد ديمقراطي في العالم الحر". وقال في أثناء عودته من أمريكا لراديو اليهود: "يوجد موافقة وتفهم أمريكي تآمان أننا لا نستطيع الاستسلام للعنف والإرهاب". هذه هي الجزئية التي أخذ عليها شارون هذه الموافقة الصريحة من حكومة بوش الجديدة؛ ومن هنا تأتي غطرسته وعربدته الجارية في فلسطين المحتلة، ويظهر بشكل جلي مدى عداة أمريكا للمسلمين. أما باقي الأفكار التي طرحها فلم يظهر موقف إدارة بوش بصدددها.

هذا هو الموقف المحلي والدولي في فلسطين المحتلة؛ ولا بد من أخذه بعين الاعتبار لفهم الأعمال الجارية هناك. أمريكا تعطي الأولوية لتهيئة مناخ مناسب وإرساء قاعدة عريضة لما أسموه بالسلام وقد أرجأت البحث في مسائل الحل الدائم، قال بول وهو في طريقه إلى الكويت: "سوف يكون هناك وقت طويل قبل عودة كلا الطرفين للمفاوضات". وأوروبا بقيادة بريطانيا وفرنسا ترى ضرورة استئناف المفاوضات المتعلقة بمسائل الحل الدائم عملاً باتفاقية أوسلو وغيرها أو ما تم التوصل إليه دون تأخير. ولليهود رئيس وزراء منتخب بأكثرية ساحقة يحمل أفكاراً ومقترحات لا توافق عليها أوروبا ولم تعلن أمريكا موقفها حول معظمها ولكنها أعطته الموافقة على القتل والتدمير والتخريب. فالموقف محصور بين هذه الأطراف الثلاثة. أما الفلسطينيون فهم الضحية وعليهم يقع الظلم والحقد اليهودي الأسود. أما حكام المسلمين ومنهم حكام العرب فهم أدوات للسياستين الأمريكية والأوروبية. فلا توجد مبادرة مصرية أردنية كما زعموا؛ لأنها مبادرة أوروبية بهذا الاسم قد جرى تسريبها

عن طريق عبد الله، حاكم الأردن. ومصيرها الفشل لأن أمريكا لا ترضى عنها وهي لا تتمشى مع التوجهات الأمريكية الحالية. وعلى ضوء ذلك فإن أمريكا تدعم شارون وهي التي مكنته من تشكيل حكومة ائتلاف، إذ ليس من قبيل الصدفة أن يوافق حزب العمل على دخول حكومة ائتلاف وطني بعد يوم واحد من مغادرة باول الكيان اليهودي عند زيارته له في الوقت الذي كان به الخلاف محتملاً بين أركانه (العمل) على دخول الحكومة مع شارون؛ وهذا النوع من الحكومة - حكومة الائتلاف - سعت أمريكا جاهدة لتشكيلها برئاسة باراك ولكنه لم يتمكن. فهي ترى في شارون بالشخص الذي يرضى اليهود بما يوافق عليه؛ فإذا وافق على مشاريعها - ولو تحت الضغط كما عملت مع بيغن - فبها ونعمت وإلا فإن حزب العمل في الائتلاف قادر على إسقاطه. وهناك حالة من الجفاء بينه (شارون) وبين أوروبا؛ إذ الدول الأوروبية لا ترى فيه الشخص القادر على السير في مشاريع السلام؛ وقد انتقد الزعماء الأوروبيون سياسته في كثير من المناسبات وهاجمته الصحف

الأوروبية كذلك. وجه كريس باتن، وهو بريطاني، لحكومة شارون نقداً شديداً، عدة مرات، أثناء زيارته للمنطقة في ٣/١٩ إذ قال: "ندرك أن لـ(إسرائيل) مشكلة أمنية، لكن قل لي بريك ماذا يعمل تدمير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة الفقر مع الأمن؟" فهاجمته جريدة الجروزلم بوست في مقال طويل تحت عنوان "حماقات باتن". وفي ٤/١٨ وجه روبن كوك نقداً شديداً لحكومة شارون إذ صرح في بيان له قائلاً: "... الوضع مرّوع ولا أرى أملاً قريباً في مباحثات جادة... وإنه من الأكثر صعوبة تأمين نهاية للعنف بدون أمل العودة إلى مباحثات السلام، وعلى الأسرة الدولية أن تضغط لضبط النفس والعودة لطاولة المباحثات... ولذلك أصبت بخيبة الأمل والقلق من هدم البيوت في غزة... والذي من شأنه خلق عداوة أكبر بين السكان المدنيين. وهذا يقلل ولا يزيد من احتمال استئناف مباحثات ذات معنى؛ وأدعو حكومة (إسرائيل) للتفكير أين يريدون أن يكونوا بعد ثلاثة أشهر من الآن...". وفي ٤/٢٨ هاجمه هوبر فيدرين - وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته لسوريا قائلاً: "...

إن (إسرائيل) تشكل عقبة أمام السلام... " وفي ٢٧/٣ هاجمه وزير الخارجية الدنماركي قائلاً: "إن قيام (إسرائيل) بإنشاء مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة وتوسيع المستوطنات القائمة يشكل إحدى أكبر العقبات خطورة أمام سلام الشرق الأوسط؛ والنشاط الاستيطاني الجديد يشكل خرقاً لاتفاقيات جنيف... " وهاجمه في مناسبة أخرى قائلاً: "هذا النزاع المأساوي مستعصٍ على الحل بسبب سياسة الاستيطان، وإن المستوطنات غير الشرعية في المناطق المحتلة التي نفذتها (إسرائيل) والتي من ورائها شارون ورفاقه جعل من الصعب جداً على الفلسطينيين إمكانية إقامة دولتهم". وهاجمه أيضاً وزير خارجية بلجيكا والسويد. وفي ١/٤ نشرت جريدة هآرتس مقالاً بعنوان: "بيريز يلح لإجراء مباحثات لوقف العنف وسيسعى لاحتواء الضغط من أوروبا في زيارته - التي قام بها". وورد في المقال: "يغادر بيريز في زيارة لأوروبا وسيقابل خلالها قادة كل من السويد والنرويج وفرنسا... وسوف يحاول احتواء الزخم الذي ضد (إسرائيل) الذي حدث في أوروبا". وكتب باري روبن بتاريخ ١٠/٤ في

الجزولم بوست مقالا ورد فيه: "يوجد ميل في (إسرائيل) لشطب أوروبا... مواقف الأوروبيين حادة جداً" ولوح كثير من السياسيين الأوروبيين باتخاذ عقوبات اقتصادية تجاه الكيان اليهودي، علما بأن ما يزيد عن ثلاثين بالمائة من مجموع صادراته للاتحاد وما يقارب الخمسين بالمائة من وارداته من الاتحاد.

وعلى العموم فإن الرأي العام الأوروبي والحكومات الأوروبية تقف من شارون موقف الريبة والشك ولا ترى فيه الشخص الذي يمكن أن يتمم مشاريع السلام؛ ولذلك فهي تعمل على إسقاطه وإعادة حزب العمل، وقد ركبت موجة الانتفاضة لهذا الغرض. قال أنتوني كوردسمان في شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية في ٣/١: "... ويمكن للأمم خارج المنطقة أن تلعب أوراق السلام والانتفاضة الثانية ضدنا مثل فرنسا والصين وروسيا". وهي في الوقت الذي تعمل فيه على إسقاط شارون تضغط على الحكومة الأمريكية أيضا لإعادة المفاوضات لما كانت عليه قبل شارون.

أما عرفات فيظهر أن أمريكا تضغط عليه ضغطاً شديداً لوقف الانتفاضة. وهناك رأي تتداوله الأوساط السياسية الأمريكية لكنه لم يتبلور بعد وهو عدم قدرته على إنجاز المهمة. وهذا الموقف تجاه عرفات يخالف ما هو عليه الموقف الأوروبي الذي يدعمه ويرى فيه الشخص القادر على إنجاز مشاريع الخيانة لتصفية قضية فلسطين التي تتطلع إليها أوروبا. فقد دافع روبن كوك عن موقف السلطة في تصريحه يوم ٤/١٨ بقوله: "أكد لي شعث أن أولئك الذين ينفذون الهجمات ليسوا تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، وأن القدرة على كبحهم تقلصت بفعل الهجمات المتكررة على الشرطة الفلسطينية، وأكد على صعوبة إقناع الفلسطينيين بترك العنف عندما لا يكون هناك بديل عن مسار التقدم لمباحثات السلام".

هذا هو الموقف في فلسطين المحتلة من جميع جوانبه؛ وعليه يمكننا القول بأن الوضع في غاية الخطورة وأن محنة أهل فلسطين بازدياد؛ حيث إن حكام المسلمين ومنهم العرب يقفون موقف

المتخاذل الذليل المتفرج في الوقت الذي يعربد فيه شارون بدعم أمريكي صريح؛ كما وأن دعوة بعض الحكام العملاء العرب لمزيد من التدخل الأوروبي كالمستجير من الرمضاء بالنار وهي دعوة المفلسين من العملاء. فلم يبق إلا دور المخلصين القادرين على انتزاع زمام هذه الأمة من يد أعدائها الكفار وتخليصها من حكامها العملاء الخونة ووضع حد لفرعنتهم عليها بإقامة الخلافة الراشدة التي بشر بها سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وسلم.